

نبض القلم

(أنا لست أنت)

ليس المهم في ثقافة الاختلاف أن تختلف مع الآخر فقط ، بل في أن تحترمه أيضا ، وتبتعد عن كل ما يسيء اليه ، أو يكون الحوار لهدف مسبق من أحد أطرافه للتسقيط السياسي والاجتماعي ، والنيل من الآخر ، أو تتبع تاريخه وعثراته ، وكنهه عرض لسير ذاتية ، وليس لظهور ما عند الآخر من أفكار جديدة ..

إذا ما توفرت تلك المبادئ يكون للاختلاف معنى ، وفائدة ، ويضمن التواصل ، والمحبة والانسجام ، والافتتاح بالرأي الصائب ، كما يمنع الانقطاع والوصول الي طريق مسدودة ، والتعصب لموقف لم تثبت صحته خلال الحوار ..

وقد يخرج الحوار بسبب (العصبية والعصب) عن آدابه ، ويأخذ منحى آخر (هابط) ، ويحول الي (عراك) و (تشابك بالأيدي) ، و ، وسباب والفاظ (سوقية) ، بما فيها من (إبتدال وقسوة) ، و(تهديد) على الهواء ..

وكثيرا ما نصلطم بحالات غريبة من هذا النوع ، ويحول الاعلام الي حلبة صراع بين (عدوين) و(شطار) لتسويق ما لدى (العارض) من بضاعة (رديئة) ، وليس مساحة حرة للأراء ، وتلافحها لكي يولد منها ما هو مفيد للجميع ..

الاختلاف من سنن الله ، ومشيبته في الخلق والكون .. (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين) (ولكل جعلنا منكم شرة ومنهاجا ...) . وقس على ذلك التنوع في الطبيعة ، والمخلوقات كافة ..

وهذا التنوع عند البشر يأخذ اشكالا عديدة ، في اللغة واللون والدين على مستوى العمورة ، والدولة الواحدة ، إن يستحيل أن تجد دولة دون هذا التنوع ، وهو محور أساسي في الانسانية ، وأية من آيات الله تعالى .. (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم والوانكم إن في ذلك آيات للعالمين) ..

آيات كثيرة يمكن الرجوع تؤكد إرادة الله في هذا التنوع وتحرص الوجدانية به وحده سبحانه وتعالى ..

ومع أن الانبياء والرسل إصطفاهم الله سبحانه ، وفضلهم على العالمين ، ولهم معجزات تؤكد صواب وعظمة رسالتهم ، لكنه سبحانه أكد على حرية التفكير عند الانسان (وما عليك الا البلاغ المبين) .. (انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر .. بعد ذلك سبحانه واجبا من واجبات الانسان أيضا (لا اكراه في الدين) ..

وهذا يعني أنه سبحانه وتعالى فرض هذه الحرية على الجميع ، ولا يجوز الغاها او تعطلها. (أفأنت تكفر الناس حتى يكونوا مؤمنين) .. ولم يملك الانبياء والرسول آزاء عدا وتمسك من أرسلوا لهم ، (بما كان عليه أبائهم) غير الكلمة والحجة والدليل والبرهان سلاحا ، وليس القوة ، رغم القسوة التي عوملوا بها ..

باختصار .. حرية التعبير وحرية التفكير متلازمان .. والاختلاف يحصل بين الاديان والمذاهب ، والمدارس الفكرية والفلسفية ، وحتى داخل الاتجاه الواحد ، والمذهب الواحد ، وهو اجتهاد في الوصول الي الحقيقة والتقرب الي الله ..

الاختلاف يعني الحياة ، ويشخص العقل ، ويفيد المجتمع بالتوصل بدائل وحلول متعددة للقصية ، أو الازمة موضوع الحوار خلاف التعصب والتشدد في الرأي وإقفاء (القداسة) على الموقف ..

قالوا .. الكلام يعكس جوهر الانسان ... واللسان هو المتخصص بالكلام .. والجمال في اللسان كما يعلمنا الرسول الكريم محمد (ص) ..

فمثلما يهتم الانسان باختيار الملابس المناسبة والتنسيق فيها لكي تظهره بمظهر جميل أمام الناس عليه أن يحرص على أن ترتدي أفكاره أعذب الالفاظ ، وأجمل العبارات ، لأنها تظهر مستوى فكره ، وطبيعة شخصيته أمام الآخرين ..

إذا انعدم الاحترام بين المتحاورين يصيح الوصول الي الاتفاق والانسجام ، والبحث عن نقطة مشتركة لقاء عمليا مستحسلا ، وينتهي اللقاء دون فائدة ، ويغادر كل طرف وهو متعاسك برأيه ، ولا يتنازل عن خطه ، وكأنه هو وحده من يملك (الحقيقة المطلقة) ، وغيره على ضلال ، مهما أظهر من الدلائل على صواب رأيه ..

(ثقافة المطلق) مرفوضة في الحياة والحوار ، لأنها لا تؤمن بالعددية والاختلاف بل تؤمن بمبدأ (إن لم تكن معي فانت ضدي) .. وهذه مسألة خطيرة ..

يقول الفيلسوف الفرنسي فولتير (أنا لا أؤمن بكل ما تريد أن تقول ، ولكنني سأدافع حتى الموت عن حقل في أن تقول ما تريد) ..

الاختلاف يحصل بين مختلفين ، أو مختلفين .. يحصل مثلا بين الأستاذ والطالب .. وبين الأعلى والادنى في الوظيفة والعمل العام ، وفي البيت ، ولكن دون أن يتنازل من قيمة المواقف والاقاب واعتباراتها ، بل يؤكد دورها المتميز في خلق هذه الحالة التي تعكس درجة من الرقي والتفاعل وصولا للهدف الاسمي ..

ولنا في التاريخ دروس وعبر، ومنها هذه الحادثة عليها تفيد من لا يتقن هذا الفن الجميل ..

من جميل ما قرأت هذا الاختلاف بين (يونس عبد الأعلى) وإستاذه محمد إبن إدريس الشافعي في إحدى المسائل .. ويعد أن ترك الطالب الدرس وغادر المسجد الى بيته فوجيء ليلا باستاذه وهو يطارق باب منزله ، ولم يدر في خلسه أن يكون الطارق إستاذه الشافعي بنفسه ..

وما إن فتح الباب قال الشافعي ليونس كلمات من يتأملها اليوم يجد أنها تصلح أن تكون (نظرية) متكاملة في ثقافة الاختلاف مع الآخر ، والعلاقة بين الأعلى والادنى ، سواء في حلقات العلم والدرس ، أو الادارة والقيادة أو البيت او العمل .. درس لكل إنسان ، وفي أي زمان ومكان ..

لم يكن تواضع العالم ، وسمو الخلق الذي يتمتع به الأستاذ هو الدرس الوحيد في هذه الحالة الجميلة ، بل هناك دروس أخرى ما أحوج الجميع لها ، لكي يتعلم منها أصول هذا الفن لخصها الامام الشافعي بقوله ..

+ ((يا يونس .. نجعتنا مئات المسائل وتفرقتنا مسألة ..
+ يا يونس .. لا تحاول الانتصار في كل الاختلافات ..
+ أحيانا (كسب القلوب) أولى من (كسب المواقف) ..
+ يا يونس .. لا تهدم الجسور التي بنيتها وعبرتها ، فربما تحتاجها للعودة يوما ما ..

+ إكرام (خطأ) دائما ولكن لا تكسر (المخطئ) ..
+ وبغض بكل قلبك (العصية) ، لكأن سامح ورحم (العاصي) ..
+ يا يونس انتقد (القول) ، لكن إكترم (القاتل) ، فإن مهمتنا في أن نقضي على (المرض) لا على (المرضى) ..

كلمات تصفع عن نفسها ، ولا تحتاج الي تعليق .. الاختلاف حق كلفه الله للبشر، ونصت عليه الشرائع السماوية .. ولا يحق لأي أحد أن يصادر الرأي الاخر ما دام في إطاره الايجابي ، ويضمن هدفة في خدمة البلاد ويبتعد عن كل ما يسيء الي الآخر ، أو يصادر حرية ، وعقله ليكون كما يريد ..

كيف ترديني أن أكون أنت .. وأنا لست أنت .. ؟
□ □ □ □

كلام مفيد :

من جميل ما قرأت في جمال لغتنا العربية الكريمة هي المعاني لكلمة العاطل ضمن معان كثيرة اخترت منها ..
العاطل من النساء : ليس لها حلي ..
العاطل من الرجال : الخالي من المال او الادب ..
العاطل من الكلام والشعر : الذي لا نطق فيه ..
العاطل من الناس : الذي لا يسجد عملا وهو راعب فيه ..

وعطل الأبل : خلت من راع برعاما ..
وعطل الحدود : تركت بلا حماية ..

طالب سعدون

بغداد



ثروة العراق بين الإنغلاق والإنطلاق (الحلقة الأولى)

قانون شركة النفط الوطنية في العراق

الخمسعة عشر عاما بعد التغيير عام 2003، ففي عام 1959 وفي الذكرى الأولى لانحصار حركة الرابع عشر من تموز/ يوليو، أعلنت الحكومة العراقية عن استحداث وزارة النفط، ضمن الكابينة الوزارية، وإطاراً تنفيذياً للإشراف والرقابة والتنظيم على نشاطات الصناعة النفطية في العراق كافة. وكان العراق من أوائل الدول المنتجة للنفط في المنطقة وفي

مجلس النواب من حين إحالة القانون من الحكومة وحتى تشريعه، وأحوى عرضاً تفصيلياً مدعماً بمحاضر اللجنة المختصة بتشريع القانون للمناقشات المستفيضة والاستضافات المتعددة مع القيادات النفطية والخبراء والمداولت بشأن الملاحظات التي وردت الي اللجنة بشأن القانون من قبل الخبراء، والمسارات التي اعتمدت للتعديلات على مشروع القانون، ونقاشات السادة النواب في القراءة الثانية في مجلس النواب، وكذلك في جلسة التصويت بكل تفاصيلها.

حالت دون نجاحها، ومن أهمها مساحة استقلالية الشركة مالياً وإدارياً وسبل إبعادها عن التدخلات المباشرة للحكومة ووزارة النفط، وما إن تم الإستفتاء على الدستور عام 2005 حتى بدأ سجال سياسي حول مشروع قانون النفط والغاز الذي ينظم العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات المنتجة، وينهض بالاستثمار الوطني من خلال مشروع تاسيس النفط الوطنية بوصفها ذراعاً تنفيذياً لسياسة الدولة النفطية، وما رافقه من حوارات حول الأليات تجسيد الحق الدستوري في تثبيت احقية الشعب في ثرواته النفطية والغازية، وما أفرزته من تمسك البعض بضرورة إبقاء احتكار الدولة لإدارة الأفرز بظرفية عواندها مقابل تمسك الآخر بظرفية احقية الشعب بثرواته ادعاً لكسر الاحتكار لصالح تعظيم منافع الشعب والخروج من مازق الاقتصاد الرعبي الذي يحكم البلاد.



هيوه : مخطط توضيحي لهبوط اسعار النفط

الوطنية وتمتلك الثروة النفطية هاجسا لدى حركات التحرر الوطني لشعوب المنطقة ويضخ حكامها من ذوي النزعة الوطنية. كان لتنامي الوعي القومي في بعض هذه الدول النفطية، وتخلخل قبضة الدول الكبرى كبريطانيا في الشرق الأوسط وفرنسا في شمال أفريقيا مقابل الحركات الشعبية كحركة مسدق في إيران عام 1952 وتداعيات العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وحركات التحرر العربي في شمال أفريقيا كالجزائر، كان لها الأثر الكبير في تنامي الوعي باهمية التحكم الوطني بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز، وفي رفع الحيف والحرمان عن الشعوب وتسريع وناتر التنمية. ولم يكن العراق الذي تحكمت بثرواته امتيازات اجنبية منذ عشرينيات القرن الماضي إستثناء من المعادلة التي حكمت المنطقة، فجات حركة الرابع عشر من تموز 1958 إيداناً بتغيير قواعد اللعبة السياسية والنفطية، وكان قانون رقم 80 لعام 1961 الذي استرجعت فيه الحكومة العراقية اغلبية الأراضي من سيطرة الشركات الاجنبية بعد خضوع استباقية لإيد منها لهيئة الأوضة لولاية المعامل الموضوعي الوطني في الصناعة النفطية.

هذه الدراسة تشير للعجز السياسي الذي رافق الدولة العراقية بعد تغيير النظام السابق في نيسان عام 2003 لدى الحكومات والبرلمانات المتعاقبة في قدرتها على اصلاح البنية التحتية للقطاع النفطي، وهذا العجز

يُعد تشريع قانون شركة النفط الوطنية في آذار 2018 بما فيه من إيجابيات وبما عليه من ملاحظات إيجابياً وطنياً بامتياز، وخطوة إيجابية باتجاه إصلاح القطاع النفطي في محورية الإستخراجي والتسويقي بعد تعثر وخلف الفنية والإقتصادية بكفاءة وعلى أسس تجارية، لتصبح مهامها ممانلة وندية قدر الإمكان للشركات الأجنبية، لذلك نُصحت الشركة الإستقلالية في شؤونها الإدارية والمالية لتحقيق أغراضها ضمن سياسات الدولة التي يشراف عليها وزير النفط دون تدخل الوزير في التفاصيل الفنية والإدارية والإقتصادية لعمل الشركة. شُفت الحكومة وعزلة الصناعة النفطية عن اللحاق بالتقنيات الحديثة، كل ذلك أدى الي شبه

- **يعد تشريع قانون شركة النفط الوطنية في آذار 2018 بما فيه من إيجابيات وبما عليه من ملاحظات إيجابياً وطنياً بامتياز**
- **كانت استقلالية إدارة القطاع النفطي واحقية الشعب بإدارة عوائده النفطية مدار صراع بين الأنظمة السياسية والجمع طوال قرن من الزمن**
- **هذه التجربة الفتيبة في إدارة الثروة النفطية بدأت تشهد منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي محاولات تقويض استقلاليتهما وتسييسها ودفعها باتجاه بيئة العمل المختلفة والسائدة في مؤسسات الدولة**
- **هذه الدراسة تشير للجزر السياسي الذي رافق الدولة العراقية بعد تغيير النظام السابق في نيسان عام 2003 لدى الحكومات والبرلمانات المتعاقبة في قدرتها على اصلاح البنية التحتية للقطاع النفطي**
- **ان قانون الشركة يحمل (الرؤية الانقلابية) على مفهوم الدولة الريعية، ومحاولة لكسر احتكار الدولة لإيرادات النفط وتجسيد ملكية الشعب لثرواته**
- **ان حماية المشروع مطلب أساس لإبعاده عن نظام المحاصصة الحزبية لضمان استمراره ونموه السليم.**

السياسي ليس ثابتاً في محور معين، فهو متغير، فقراره يتحدد عند الكتل السياسية فُفضل مشاريع الحكومة، وأخرى بتماثل لدى الحكومة لإيفاء مشاريع مجلس النواب، وقد يتمحور في جانب آخر ليظهر كصراع بين الحكومة ووزارة النفط، في حال حصوله بتجلى غياب التوافق بين هذه الحاور الثلاثة لخارطة الطريق نحو إصلاح القطاع النفطي.

الواقع متقدمة في سياقات عملها الإزاري والقانوني على باقي دوائر الدولة ومؤسساتها، وحقت بفضل شبه استقلاليتهما العديد من الإنجازات التي تمثلت في زيادة الاحتياطيات النفطية والإنتاج النفطي، وتطوير البنية التحتية للإقتصاد وترتيب الكوار، وكان من المؤهل الإستمرار بنسب السياسات لتخلص القطاع من السياسات الإزارية المركزية والدفع باتجاه زيادة كفاءة الشركة وضمان يومومها عملها كعامل أساس في بناء الاقتصاد الوطني.

في العقود الأخيرة من القرن الماضي محاولات تقويض استقلاليتهما وتسييسها ونهجها باتجاه بيئة العمل المختلفة والسائدة في مؤسسات الدولة، لذا جاء إصدار قانون 101 لعام 1976 وتشكيل لجنة المتابعة لشؤون النفط عام 1975 لتدفع بتداخل الصلاحيات في الشؤون الراسية ووزارة النفط الدولية الراسية ووزارة النفط وتأسيس الشركة وصولاً الي حلها عام 1987 ومجها بوزارة النفط. لقد سيطر القرار السياسي على العمل الفني الإقتصادي الإداري للشركة دافعاً إلى تحجيم استقلاليتهما في حلقات الاستكشاف والإنتاج والتسويق، حتى أجهزت التجربة الفتيبة في العراق، وتدى أداء القطاع النفطي بفعل تحكم السياسات المركزية، فضلاً عن ما فعلته الحروب طيلة العقود الأربعة والحصار الإقتصادي في فترة التسعينيات بإنهائه وتدميرته وهجرة كوادره.

عندما تعامل أساس في بناء الاقتصاد الوطني. هذه التجربة الفتيبة في إدارة الثروة النفطية بدأت تشهد منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي محاولات تقويض استقلاليتهما وتسييسها ونهجها باتجاه بيئة العمل المختلفة والسائدة في مؤسسات الدولة، لذا جاء إصدار قانون 101 لعام 1976 وتشكيل لجنة المتابعة لشؤون النفط عام 1975 لتدفع بتداخل الصلاحيات في الشؤون الراسية ووزارة النفط الدولية الراسية ووزارة النفط وتأسيس الشركة وصولاً الي حلها عام 1987 ومجها بوزارة النفط. لقد سيطر القرار السياسي على العمل الفني الإقتصادي الإداري للشركة دافعاً إلى تحجيم استقلاليتهما في حلقات الاستكشاف والإنتاج والتسويق، حتى أجهزت التجربة الفتيبة في العراق، وتدى أداء القطاع النفطي بفعل تحكم السياسات المركزية، فضلاً عن ما فعلته الحروب طيلة العقود الأربعة والحصار الإقتصادي في فترة التسعينيات بإنهائه وتدميرته وهجرة كوادره.

لإصلاح القطاع النفطي إدارياً وقانونياً، وكانت من أولى المحاولات إحصاء شركة النفط الوطنية في آذار 2004 وواجهت المحاولات إحصاء شركة النفط الوطنية، وتضمن تفاصيل الإجراءات التشريعية للقوانين في

عندما تعامل أساس في بناء الاقتصاد الوطني. هذه التجربة الفتيبة في إدارة الثروة النفطية بدأت تشهد منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي محاولات تقويض استقلاليتهما وتسييسها ونهجها باتجاه بيئة العمل المختلفة والسائدة في مؤسسات الدولة، لذا جاء إصدار قانون 101 لعام 1976 وتشكيل لجنة المتابعة لشؤون النفط عام 1975 لتدفع بتداخل الصلاحيات في الشؤون الراسية ووزارة النفط الدولية الراسية ووزارة النفط وتأسيس الشركة وصولاً الي حلها عام 1987 ومجها بوزارة النفط. لقد سيطر القرار السياسي على العمل الفني الإقتصادي الإداري للشركة دافعاً إلى تحجيم استقلاليتهما في حلقات الاستكشاف والإنتاج والتسويق، حتى أجهزت التجربة الفتيبة في العراق، وتدى أداء القطاع النفطي بفعل تحكم السياسات المركزية، فضلاً عن ما فعلته الحروب طيلة العقود الأربعة والحصار الإقتصادي في فترة التسعينيات بإنهائه وتدميرته وهجرة كوادره.

العراق وقواعد اللعبة النفطية 1958-1987 تميزت بحسينيات القرن الماضي بتصاعد الرُخْم الشعبي المطالب

عندما تعامل أساس في بناء الاقتصاد الوطني. هذه التجربة الفتيبة في إدارة الثروة النفطية بدأت تشهد منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي محاولات تقويض استقلاليتهما وتسييسها ونهجها باتجاه بيئة العمل المختلفة والسائدة في مؤسسات الدولة، لذا جاء إصدار قانون 101 لعام 1976 وتشكيل لجنة المتابعة لشؤون النفط عام 1975 لتدفع بتداخل الصلاحيات في الشؤون الراسية ووزارة النفط الدولية الراسية ووزارة النفط وتأسيس الشركة وصولاً الي حلها عام 1987 ومجها بوزارة النفط. لقد سيطر القرار السياسي على العمل الفني الإقتصادي الإداري للشركة دافعاً إلى تحجيم استقلاليتهما في حلقات الاستكشاف والإنتاج والتسويق، حتى أجهزت التجربة الفتيبة في العراق، وتدى أداء القطاع النفطي بفعل تحكم السياسات المركزية، فضلاً عن ما فعلته الحروب طيلة العقود الأربعة والحصار الإقتصادي في فترة التسعينيات بإنهائه وتدميرته وهجرة كوادره.



حقل : عامل عراقي في حقل نفطي جنوب العراق

إن إنحاق شركة نفط وطنية عام 1964 وتوقيع القدرات البشرية والإمكانات العبادي تدارك الأثر في السبل عن الشركات الأجنبية أصبحت حاجة ضرورية، لتكون مهمة الشركة الأساس هو الإطلاق مسيرته الإستثمار الوطني نحو استغلال أفضل للثروة النفطية والغازية في مجال الاستكشاف وتاهيل وتطوير الحقول والإنتاج والتسويق والنشاطات المرتبطة بها كافة.

إن إنحاق شركة نفط وطنية عام 1964 وتوقيع القدرات البشرية والإمكانات العبادي تدارك الأثر في السبل عن الشركات الأجنبية أصبحت حاجة ضرورية، لتكون مهمة الشركة الأساس هو الإطلاق مسيرته الإستثمار الوطني نحو استغلال أفضل للثروة النفطية والغازية في مجال الاستكشاف وتاهيل وتطوير الحقول والإنتاج والتسويق والنشاطات المرتبطة بها كافة.

إن إنحاق شركة نفط وطنية عام 1964 وتوقيع القدرات البشرية والإمكانات العبادي تدارك الأثر في السبل عن الشركات الأجنبية أصبحت حاجة ضرورية، لتكون مهمة الشركة الأساس هو الإطلاق مسيرته الإستثمار الوطني نحو استغلال أفضل للثروة النفطية والغازية في مجال الاستكشاف وتاهيل وتطوير الحقول والإنتاج والتسويق والنشاطات المرتبطة بها كافة.